على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث كما مر اما التيمم فقد
الماء فلا يمسح شيأ اذا وجد الماء لان طهره لضرورة وقد زال بزوالها
وكذا كل من دام حدثه والمتيمم لغير فقد الماء اذا زال عذره كما في المجموع
وقولي اخر مع لكن الخ من زيادتي **فان مسح** ولو احد خفيه
حضرا فسافر سفرا قصرا **وعكس** اي مسح سفرا فاقام **لم يكمل**
مدة سفر تغليبا للحضر لاصالته فيقتصر في الاولى على مدة حضر
وكذا في الثاني ان اقام قبل مدته والا وجب النزع وعلم من اعتبار
المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا يمضي
وقت الصلوات حضرا وعصيانه انما هو بالتاخير لا بالسفر الذي
به الرخصة **وشرط** جواز مسح الخف **لبسه بعد طهر** من الحدثين
الخبر السابق فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فيه لم يجز
المسح الا ان ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه ولو ادخل
احدهما بعد غسلها ثم غسل الاخرى وادخلها لم يجز المسح الا
ان ينزع الاولى كذلك ثم يدخلها ولو غسلهما في ساق الخف ثم
ادخلهما موضع القدم جاز المسح ولو ابتدا اللبس بعد غسلهما
ثم احدث قبل وصولهما الى موضع القدم لم يجز المسح **سائر محل**
الفرض وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب بقيد زدته بقوله
لا من اعلى فيكفي واسع يرى القدم من اعلاه عكس ستر
العورة لان اللبس هنا من اسفل فتم من اعلاه غالبا ولو كان به

خرق في محل الفرض ولو تخرقت البطانة والظهارة والباقي
صفيق لم يضر والا ضر ولو تخرق فتا من موضعين غير متحاذيين
بين لم يضر **طاهرا** فلا يكفي نجس ولا متنجس اذ لا تصح الصلاة
فيهما التي هي المقصود الاصلي من المسح وما عداها من
المصحف ونحوه كالتابع لها نعم لو كان بالخف نجاسة معفو عنها
مسح منه ما لا نجاسة عليه ذكره في المجموع **منع ماء** اي
نفوذه بقيد زدته بقولي **من غير محل فرض** الى الرجل لو صب
عليه عليه فالا يمنع لتجزي لانه خلاف الغالب من الخفاف
المنصرف اليها نصوص المسح **ويمكن فيه تردد مسافر لحاجته**
على الخط والتردد حال وغيرها مما جرت به العادة ولو كان
لا يسلم بفعل الخلاف ما لم يكن كذلك لثقله او كبر راسه
او ضعفه كجوربه ضعيف من صوف ونحوه او افرط سعته ونحوها
اذ لا حاجة لمثل ذلك ولا فائدة في ادامته نعم ان كان الضيق يسع
بالمشي فيه عن قرب كما قاله سائر ما بعده احوال متقيدة
بالمقيد له بدليل امر به هذا جالسة قالت محل ذلك اذا لم يلف
لحال من نوع للمامور به ولا من فعل المامور كما مثال المذكور اما اذا
كانت من ذلك كخوج وتخدر حل مكة محرما فهي مامور بها وما
هنا من هذا القبيل فيشترط في الخف جميع ما ذكر **ولو** كان **محرما**